الفصل الثالث عشر

انقلاب يونيو ونظامه في ألواح التاريخ [1]

١. في الفكر الجيوسياسي الأمريكي الحديث عدد من المدارس، أصحابها منهم كتاب مستنيرون أمثال بول كنيدي[2] الذي يقول لو وضعنا أنفسنا في مكان بلدان الشرق الأوسط لجعلتنا ظروف الظلم نتصرف كما يتصرفون[3]، واستيفن والت[4] وجون مير شايمر[5] اللذان يستنكران نفوذ اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط، وجراهام فوللر الذي يتحدث عن عالم افتراضي بلا إسلام ويرى أن شعوب المنطقة المعنية مهما كانت عقيدتهم الدينية سوف تدفعهم شعورهم بالمظالم التي فرضت عليهم لتصرفات كما يحدث الآن.

مقابل هذه الرؤية توجد مدارس أخرى: ليو شتراوس[6] وهو مهاجر من ألمانيا النازية دعوته هي حاجة أمريكا لأيديولوجية تفرد يتماسك حولها المجتمع وتبث نفوذها في العالم.

وبرنارد لويس المهاجر إلى أمريكا والذي صاغ عبارة صدام الحضارات، وهو

(١) قدم الحبيب الإمام الصادق المهدي هذه الورقة التي طبعت في كتيب في مايو ٢٠١٥م.

(٢) بول كنيدي: المؤرخ و السياسي الأمريكي وأستاذ التاريخ بجامعة (ييل) الأميركية، مؤلف كتاب « سقوط الدول الكبرى» الصادر عام ١٩٨٨م.

(٣) بول كنيدي، كما يرانا الآخرون، رسائل للمحرر نشرت في صحيفة وول استريت جورنال (الطبعة الشرقية) نيويورك في ٥/ أكتوبر/ ٢٠٠١م.

(٤) ستيفن والت: أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد.

(٥) جون مير شايمر: أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

(٦) ليو شتراوس Leo Strauss (١٨٩٩-١٩٧٣م): ولد لأبوين يهوديين متدينين بألمانيا وانتقل للعيش في الولايات المتحدة عام ١٩٣٨، كان أستاذا للفلسفة في جامعة شيكاغو في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

يرى أن الإسلام دين شرير ولا إنساني، ويرى أن المسلمين ضد الحضارة الغربية من حيث هي غيرة من نجاحها وفشل حضارتهم. هذه المدرسة هي زاد الإسلاموفوبيا[1] في الغرب وترى أن العدو الذي ينبغي أن يواجهه الغرب سيما بعد أفول الاتحاد السوفيتي هو العالم الإسلامي.

السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط تبلورت بعد الحرب الأطلسية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م). إن تتبع مواقف الأحزاب الأمريكية يظهر اختلافاً بين نهج الحزبين: الجمهوري والديمقراطي، فالفرق واضح بين سياسة دونالد ريقان[2] الجمهوري وجيمي كارتر[3] الديمقراطي، هذا الاختلاف أكثر وضوحاً بين جورج بوش الابن[4] الجمهوري الذي أغرق بلاده في حروب امبريالية في منطقة الشرق الأوسط وباراك أوباما[5] الذي اجتهد في نقض حماقات سلفه الخارجية وعمل على سحب قوات بلاده من أفغانستان والعراق وأمسك عن غزو ليبيا وسوريا وطبع علاقات بلاده مع كوبا ويوشك أن يطبعها مع إيران.

إسرائيل منذ تأسيسها قادها حزب العمال، ولكن منذ السبعينات من القرن الماضي اتجه حكامها يميناً فانحازت سياساتها لحزب الليكود وأحزاب يمينية متطرفة، وكانت إسرائيل تعتبر الحليف الموثوق به في الشرق الأوسط للولايات المتحدة في وجه النفوذ السوفيتي وفي وجه تمدد الحركات الوطنية، والقومية،

(١) الفوبيا أو الرهاب مرض نفسي يعني الخوف الشديد والمتواصل من شيء أو شخص أو حالة ما. وحينما تضاف كلمة فوبيا في اللفظ تعني الخوف المرضي أو الرهاب منه. الإسلاموفوبيا تعني الخوف المرضي من الإسلام.

(٢) رونالد ريغان: (ولد ١٩١١)- الرئيس الأمريكي في الفترة (١٩٨١-١٩٨٨م) الحزب الجمهوري.

(٣) جيمي كارتر: (ولد ١٩٢٤) الرئيس الأمريكي في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٠م- الحزب الديمقراطي..

(٤) جورج واكر (دبيلو) بوش George W. Bush (الابن) (ولد ٦ يوليو ١٩٤٦)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث والأربعون (٢٠٠١ -٢٠٠٩).

(٥) باراك حسين أوباما (ولد ٤ أغسطس ١٩٦١م) الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض.

والإسلامية، التي تتطلع لاستقلال قرارها من أية تبعية.

٢. لدى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩م بدا كأن الغرب قد يستغني عن دور إسرائيل كشرطي للمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك تعددت الأصوات في اليمين الأمريكي واليمين الإسرائيلي التي تنذر بأن الخطر القادم على المصالح الأمريكية والحضارة الغربية هو «الأصولية الإسلامية». هذا الفهم جمع بين اليمين الإسرائيلي وقوى المحافظين الجدد التي سيطرت على جناح مهم في الحزب الجمهوري الأمريكي.

منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران في ١٩٧٩م وما كان لها من أصداء في العالم الإسلامي اهتمت أجهزة الاستخبارات الغربية بالتعامل مع ظاهرة «الأصولية الإسلامية».

نشرت في السبعينيات روايات غربية تتخيل سيناريوهات للتعامل مع «الأصولية الإسلامية» والعمل على احتوائها، وكان أكثر هذه السيناريوهات «ذكاءاً» أن الذي سوف ينسف مشروع الأصولية الإسلامية هو أن يستولى دعاتها على السلطة في بعض بلدان المسلمين، ويفشلون في تحقيق شعاراتهم البراقة، وفي تلبية مطالب شعبهم، ما يؤدي لفشلهم، ويحصل للشعار الإسلامي ما حصل للشعار القومي العربي من إخفاق.

وسيناريو آخر قال به استخباراتيون هو تقويض الدولة الوطنية في بلدان الشرق الأوسط عن طريق تفكيك مؤسسات الدولة الحديثة أو تشجيع تيارات الولاءات الموروثة الطائفية، والإثنية، لاشتباكات تمزق النسيج الاجتماعي وتؤدي لحركات انفصالية. هذا السيناريو شرحه بالتفصيل في مرحلة لاحقة وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي دختر[1] في محاضرة ألقاها في تل أبيب في عام ٢٠٠٨م، قال: إن الدول الوطنية العربية بشكلها الحالي مكونة بأسس غير طبيعية،

(١) آفي ديختر Avi Dichter (ولد ١٩٥٢م): سياسي إسرائيلي كان عضواً في الكنيست عن حزب كاديما شغل منصب رئيس الشاباك، ووزير الأمن الإسرائيلي سابقا، يشغل الآن منصب وزير الجبهة الداخلية.

والمطلوب تفكيكها على أسس دينية، وطائفية، واثنية، وعدد الدويلات المنتظر ظهورها لخلافة تلك الدول. السودان مرشح ضمن هذا السيناريو للتقسيم على خمس دويلات: دولة جنوب السودان، ودولة دارفور، ودولة في شرق السودان، ودولة في جبال النوبة، ودولة لشمال وسط السودان.

ما يهمني هنا هو الصلة بين هذا المخطط وانقلاب ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م في السودان.

٣. لا توجد أية مبررات موضوعية لقيام انقلاب يونيو ١٩٨٩م، فالنظام الديمقراطي الذي كان يحكم السودان نجح في وضع خريطة طريق لمؤتمر قومي دستوري يعقد في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م لإبرام اتفاقية سلام شامل ليس فيها دور أجنبي، وليس فيها مطلب لتقرير المصير، ونجح في جمع الكلمة حول مشروع تأصيل إسلامي يراعي التنوع، والتدرج، وحقوق المواطنة المتساوية، ونجح في القضاء على النمو الاقتصادي السالب الموروث من عهد الطغيان المايوي وتحقيق نسبة نمو عالية مقدارها في عام ١٩٨٩م تساوي ٥ر١٢٪، واستطاعت الحكومة الديمقراطية التصدي للمقاطعة الأمريكية واستقطاب تعاون مؤثر مع كافة حلفاء الولايات المتحدة الذين دعموا ميزان المدفوعات وميزانية التنمية بحوالي ٣ مليار دولار، بل استطاعت الحكومة الديمقراطية وضع خطة مع اليابان لشراكة تنموية شاملة، ومع الصين لنقل تكنولوجياً عسكرية في مجال الأسلحة الثقيلة والدفاع الجوي.

وبعد مذكرة القوات المسلحة للحكومة في فبراير ١٩٨٩م، وهي مذكرة كيدية خالية من أي مبرر موضوعي ولكنا تعاملنا معها بصورة أبطلت مفعولها الضار وكلفنا السيد **ميرغني النصري**[1] عضو مجلس رأس الدولة المستقل أن يدعو كافة القوى السياسية للاتفاق على برنامج قومي لمواجهة مشاكل البلاد صفاً واحداً، وقد كان. وبموجب برنامج القصر هذا تكونت حكومة وحدة وطنية (مارس ١٩٨٩- يونيو ١٩٨٩م). حكومة حظيت بتأييد برلماني منقطع النظير (٨٠٪ من النواب). ومن سجلات الحكومة الديمقراطية عبر الفترة كلها من (١٩٨٦-

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

١٩٨٩م) إنها واجهت أهم أزمات تعرضت لها البلاد وهي أزمة السيول والأمطار غير العادية في أغسطس ١٩٨٨م، وأزمة مظاهرات ضريبة السكر في ديسمبر ١٩٨٨م وأزمة مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م، واجهتها الحكومة الديمقراطية بكفاءة عالية، وفي إطار النظام الدستوري، دون اللجوء لأية إجراءات استثنائية.

المشكلة الوحيدة في وجه هذه النجاحات أن حكومة الرئيس السابق حسني مبارك[١] كانت غير راضية عن إلغاء الحكومة الديمقراطية لاتفاقية الدفاع المشترك، وهي اتفاقية أدخلت السودان منذ العهد المايوي طرفاً في الحرب الباردة، بينما موقفنا كان حيادياً من تلك الحرب، وهو موقف للمصلحة الوطنية، لأن هذا الانحياز جعل حلف عدن (اليمن الجنوبية، أثيوبيا منغستو[٢]، وليبيا القذافي[٣]) يدخل داعماً للحركة الشعبية في حربها ضد السودان. وكان نجاح التجربة الديمقراطية مؤرقاً للنظام في مصر، وعلى طول العهد الديمقراطي كانت دلائل عداوة نظام الرئيس السابق حسني مبارك للسودان الديمقراطي ظاهرة، كإيوائهم لجعفر نميري[٤] وعدم تسليمه لمحاكمته في الخرطوم.

(١) محمد حسني السيد مبارك (ولد في ٤ مايو ١٩٢٨): الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية (١٩٨١- فبراير ٢٠١١م)، تنحى عن الحكم على إثر ثورة ٢٥ يناير في ١١ فبراير ٢٠١١م، قدم للمحاكمة العلنية بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير، أدين وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد يوم السبت ٢ يونيو ٢٠١٢م، وضع في ٢٢/ ٨/ ٢٠١٣م تحت الإقامة الجبرية وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤م تمت تبرئته وأطلق سراحه.

(٢) منقستو هايلي مريم (١٩٣٧م) أبرز ضابط الطغمة العسكرية الشيوعية التي حكمت إثيوبيا (١٩٧٤- ١٩٨٧م) ورئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية (١٩٨٧- ١٩٩١م)، أشرف على الإرهاب الأحمر الإثيوبي (١٩٧٧-١٩٧٨م) ضد معارضة حكمه، فر إلى زمبابوي في عام ١٩٩١م، حكم غيابيا بتهمة الإبادة الجماعية.

(٣) معمر القذافي (العقيد القذافي) (١٩٤٢ - ٢٠١١م). حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة، تمت الإطاحة بحكمه بعد قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م الليبية واغتيل من قبل الثوار في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م.

(٤) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجوع لهوامش الفصل الأول.

إن لحكومة الرئيس السابق حسني مبارك في ذلك الوقت تحالفاً مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريقان، والتي كانت بدورها كانت غير راضية عن تجربة ديمقراطية حريصة على استقلال القرار الوطني، وعلى التخلي عن التسهيلات العسكرية التي كانت يمنحها لها النظام المايوي المنحاز لمعسكرها في الحرب الباردة.

هاتان الحكومتان كانتا بوضوح ضد نجاح التجربة الديمقراطية في السودان، وتعملان بكل الوسائل الخفية والإعلامية لتقويض التجربة الديمقراطية السودانية.

دلائل عدم رضا حكومة الرئيس السابق حسني مبارك عن نجاح التجربة الديمقراطية في السودان كثيرة – مثلاً- صنعوا لنا أزمة بلا مبرر في اختيار عضو مجلس رأس الدولة الاتحادي خلفاً للسيد محمد عبد الله يس، وكذلك أزمة بلا مبرر في إخراج الاتفاق على اتفاقية الميرغني قرنق كما اعترف لي بذلك صراحة الشريف زين العابدين الهندي.

وكذلك كان واضحاً عدم رضا الخارجية الأمريكية والدليل على ذلك قطع المعونات التي كانوا يدفعونها لنظام مايو، ونقل سفارتهم بحين من الخرطوم إلى نيروبي بحجة عدم الأمان في الخرطوم التي كانت أكثر أمناً من نيروبي بما لا يقاس، كما كانوا لا يرضون بأي شيء يغضب حليفتهم حكومة الرئيس السابق حسني مبارك كما اعترفت في وقت لاحق السيدة كونداليسا رايس[1] في محاضرة في جامعة القاهرة في عام ٢٠٠٥م إذ قالت: نحن لستين عاماً وقفنا مع النظم الدكتاتورية لمصلحة رأيناها على حساب الديمقراطية!

لذلك عندما وقع انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م اختفيت لأعرف حقيقية أهو سوداني محض أم هو تدبير أجنبي فإن كان كذلك واصلت الاختفاء لمقاومته وإن

(١) كوندوليزا رايس ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م: وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م)، ومستشارة للأمن القومي (٢٠٠١ – ٢٠٠٥م).

كان سودانيا خالصاً ظهرت وأقدمت على حوار معه. وبعد أسبوع من الاختفاء حسب معلوماتي يومئذٍ قررت الظهور ومخاطبة النظام بمذكرة وجدوها في جيبي عندما اعتقلت في يوم الأربعاء ٥ يوليو ١٩٨٩م ستة أيام بعد الانقلاب.

وبعد إطلاق سراحي في أبريل ١٩٩٢م صرحت بأنني عندما اكتشفت أن الانقلاب سوداني محض اتجهت للحوار معه، عندئذٍ قال لي أحد كبار ضباط الأمن السوداني في عهد مايو وكان من الذين نالوا تدريباً مع هيئة الاستخبارات المركزية الأمريكية: ليس صحيحاً أن هذا الانقلاب سوداني محض بل خططت له الاستخبارات الأمريكية وكانت حلقة الوصل بين القوات المسلحة وقيادة الجبهة الإسلامية القومية صاحبة الانقلاب جماعة من الضباط العلمانيين[1] ذوي العلاقة الخاصة مع الاستخبارات الأمريكية، والدليل على ذلك أن هؤلاء الضباط قد نالوا وظائف عالية بعد نجاح الانقلاب، كما أن حكومة الرئيس السابق حسني مبارك والحكومة الأمريكية رحبت بالانقلاب وساعدته في الأشهر الأولى كما كان واضحاً.

٤. الجبهة الإسلامية القومية ذات المرجعية الأخوانية وجدت منا هي ومسمياتها السابقة معاملة ودية للغاية لم تعهدها التنظيمات ذات المرجعية الاخوانية في أي مكان في العالم. صحيح بعد تحالفهم مع السيد جعفر نميري في برنامجه الزائف المعروف بقوانين سبتمبر ١٩٨٣م ساءت العلاقة بيننا، وبعد انتخابات ١٩٨٦م جلبوا أموالاً طائلة من التنظيم العالمي الأخواني أو حلفائه في الخليج وصاروا بهذا الدعم، ودعم من الرئيس العراقي السابق صدام حسين[2]،

(١) العلمانية ترجمة على غير قياس لكلمة secularism، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية saecularis وتعني دنيوي أو زماني، أي راجع للعالم المشاهد والآن بدون العودة للدين، فهي على اشتقاق من عالم أو دهر وليس من علم.

(٢) صدام حسين عبد المجيد التكريتي (١٩٣٧ -٢٠٠٦): رابع رئيس لجمهورية العراق (١٩٧٩م - ٢٠٠٣م). دخل في حرب مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ثم غزا الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ ما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، بعدها ظل العراق محاصراً دولياً حتى احتلت بالكامل عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل

صاروا أغنى حزب سوداني، ونشروا ٧ صحف، ووجدوا في المجال الديمقراطي فرصة للتوسع بصورة كبيرة، واستغلوا الحريات الديمقراطية للقيام بحملة شرسة ضد الحكومة الديمقراطية. إذن حظهم تحت النظام الديمقراطي كان كبيراً سواء شاركوا في الحكم أو قادوا المعارضة، وكان قادتهم يقولون إن الديمقراطية هي سياسة الأنبياء.

ونشأت داخل الحركات ذات المرجعية الاخوانية مخاوف من اتخاذ وسائل انقلابية لتنفيذ برامجها، هذا ما جاء واضحاً في اجتماع عقدته المنظمات ذات المرجعية الاخوانية في عام ١٩٨٩م، كما أن كل أصحاب الأجندات السياسية الذين اختاروا الوصول إلى أهدافهم بالطريق الانقلابي ندموا وأعلنوا خطأهم. حدث هذا في السودان على لسان السيد عبد الله خليل[1] في انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، وشقيت به قيادة الحزب الشيوعي السوداني التي تحالفت مع انقلاب ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م، وسجل خطأ الاستعانة بانقلابات لخدمة أجندة سياسية وفكرية الدكتور السوري منيف الرزاز[2] في كتابه الشهير «التجربة المرة»، لذلك كنت استبعد أن تقدم قيادة الجبهة الإسلامية القومية على انقلاب يدخلها في متاهات خاسرة مع أن حظها في النظام الديمقراطي كان كسيباً.

فيما بعد تعللوا للإقدام على الانقلاب بأنهم كانوا يسابقون انقلابين آخرين بعثيين، نعم هنالك للأسف نزعة لدى كثير من العقائديين أن الديمقراطية اللبرالية لا تمنحهم فرصة للسلطة فيختارون الانقلاب وسيلة لذلك، فإذا شعرت الجبهة الإسلامية القومية بخطر على الديمقراطية فالنهج الصحيح التعاون مع الحكومة

ووجود لتنظيم القاعدة، تم القبض عليه في ديسمبر ٢٠٠٣م في عملية سميت بالفجر الأحمر، ومن ثم تمت محاكمته بالإعدام ونفذ في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦م.

(١) عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧١م): من مؤسسي حزب الأمة وكان أول سكرتير عام للحزب، وكان رئيسا للوزراء عن حزب الأمة في أول حكومة بعد الاستقلال.

(٢) منيف الرزاز (١٩١٩- ١٩٨٦م) سوريا: أحد القيادات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، وضع تحت الإقامة الجبرية بتهمة اشتراكه في المؤامرة ضد الرئيس صدام حسين ومات في سجنه، له عدة مؤلفات.

لحماية الديمقراطية التي يؤيدونها مبدئياً ويرون أن حظهم في الكسب السياسي فيها كبير. وتعللوا أن قيادة القوات المسلحة لا سيما بمذكرة فبراير ١٩٨٩م كانت تطالب باستبعاد الجبهة الإسلامية القومية من الحكومة. نعم بعد أن أمكننا احتواء آثار تلك المذكرة قابلني السيدان فتحي أحمد علي[١] ومهدي بابو نمر[٢] ليشكروني على الطريقة الجيدة كما قالوا التي تعاملنا بها مع المذكرة ولكن لهما مطلبين هما ألا تسند وزارة الدفاع للسيد صلاح عبد السلام[٣] وألا يشمل التكوين الوزاري المزمع الجبهة الإسلامية القومية، أثناء حكومة الوفاق الوطني جرت مساجلات خلافية بين قيادة الجبهة الإسلامية القومية ووزير الدفاع يومئذ السيد **عبد الماجد حامد خليل**[٤] حول أولوية وكيفية تحقيق السلام، وكان للسيد عبد الماجد صلة بمن كتبوا مذكرة القوات المسلحة، قلت لفتحي ومهدي: هذا الأمر لا يخصكما فاسحبا هذا الطلب وسأتعامل معه كأنه لم يقدم، قلت لهما هنالك حوار في القصر يقوده السيد **ميرغني النصري** وكل القوى السياسية السودانية مشتركة فيه وأتوقع أن يصدر عنه برنامج سياسي قومي، كل الذين يشاركون في ذلك البرنامج سوف يشتركون في الحكومة القومية المزمع تكوينها. والجبهة الإسلامية سوف تشترك في الحكومة إذا أيدت ذلك البرنامج. قبلا نصحي وانتهى الأمر. وبعد ذلك أخبرت قيادة الجبهة الإسلامية ما جرى وقلت لهم إنني أعتبره كأن لم يكن، وهي فكرة لدى بعض القيادات العسكرية ولا تمثل رأياً مجمعاً عليه داخل القوات المسلحة.

(١) فتحي أحمد علي، (١٩٣٩م- ١٩٩٧م): فريق أول ركن بحري، قائد عام لقوات الشعب المسلحة السودانية من (٧/ ٦/ ١٩٨٨- ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩م)، مقدم مذكرة الجيش الشهيرة قبل انقلاب يونيو ١٩٨٩م.

(٢) الفريق اول مهدي بابو نمر: رئيس هيئة الأركان حتى يونيو ١٩٨٩م في حكومة الديمقراطية الثالثة.

(٣) صلاح الدين عبد السلام خليفة المهدي (١٥/ ٥/ ١٩٣٠- ٢٠٠٦م) تخرج ضابطا في القوات المسلحة السودانية ثم استقال في ١٩٥٩م وعمل بشركة أجيب ثم بالقطاع الخاص. كان من قيادات حزب الأمة ورئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء منذ تكوينها في ٢٠٠٣م حتى وفاته.

(٤) عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

قال لي الخبير الأمني ليفسر لي سبب إقدام الجبهة الإسلامية القومية على مغامرة الانقلاب: إن المخابرات الأمريكية تدرس تصرفات القوى السياسية والحكومات الافتراضية ضمن ما يسمونه «لعبة الأمم» الذي شرح مضمونه السيد مايلز كوبلاند[1] في كتابه بعنوان «لعبة الأمم»، ومن النتائج التي استنتجوها عن الجبهة الإسلامية القومية أنها لا تقيم للديمقراطية وزناً وأنها متعطشة للسلطة بأية وسيلة وأنها قد حبست نفسها في برنامج من بند واحد وهو التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية. لذلك يمكن أن يندفعوا في القيام بانقلاب وسوف تكون تركيبة القوى الانقلابية، والتناقض بين البرنامج الأحادي هذا ومطالب الحركة الجنوبية، والإقدام على السلطة دون أية تحضيرات مناسبة والتناقض مع الواقع الإقليمي والدولي عوامل كفيلة بإخفاق التجربة باسم الإسلام، وهو الهدف المراد تحقيقه.

وفي تقدير الاستخبارات الأمريكية وحليفها اليمين الصهيوني أن فرض أجندة إسلاموية حزبية على مجتمع متعدد الأديان، ومتعدد الطوائف، ومتعدد الثقافات سوف يفشل باسم الإسلام فيدمر بريق الشعار الإسلامي كما حدث للتجربة القومية العربية. وأن هذه الأجندة الأحادية من شأنها أن تفكك البلاد، وهذا هو المطلوب.

تتبع ما جرى للإسلام وللسودان نتيجة لتجربة انقلاب يونيو ١٩٨٩م يصل لأن التجربة شوهت الشعار الإسلامي تماماً، وصارت لدى المفكرين والناشطين الإسلاميين مضرب المثل للإخفاق، ولدى غيرهم صارت شاهداً لعدم صلاحية المرجعية الإسلامية في الشأن العام وصحة ما يقولون به وهو النهج العلماني.

وتتبع سياسيات النظام الانقلابي يظهر كيف حقق برنامج تفكيك السودان.

٥. عندما استولى الانقلاب على السلطة وجد مشروع سلام وشيك يبرمه مؤتمر قومي دستوري في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م، مشروع ليس فيه تقرير مصير وليس

(1)The Game of Nations: The Amorality of Power Politics – May 15, 1970, Miles Copeland

فيه دور لجهات أجنبية، ولكنهم ركلوا هذا المشروع واندفعوا في شيطنة سياسة العهد الديمقراطي ظلماً، وحولوا وصف الاقتتال بأنه جهاد لأعداء الله الكافرين وسوف يقضون عليهم بالحسم القتالي، هذا النهج كان برداً وسلاماً على الحركة الشعبية لتحرير السودان، قال لي د. جون قرنق لولا أن يساء الفهم لاقترحت أن نقيم تماثيل لقادة النظام الانقلابي في جوبا لأن سياساتهم جلبت لنا تأييداً دولياً وكنسياً لا يقدر بثمن.

النظام يدعو لحمل السلاح ضده، فرئيسه قال إنهم أخذوا السلطة بالقوة ومن يريدها عليه أن يسعى لها بالقوة. لاحقاً عندما تراجعوا وتغيرت اللغة للحوار، قال الرئيس إنهم يعترفون فقط بمن يحمل السلاح ولا يتحاورون إلا مع من يحمل السلاح، وهذا حدث بالفعل، فاتفاقياتهم تمت مع حملة السلاح وبرعاية دولية، بينما تعاملوا مع القوى السياسية المدنية باستخفاف وبطشوا بها. الغريب أن السيد/ مني أركو مناوي[1] دعوه للحوار ثم خاصموه ثم دعوه للحوار، وهو يحمل السلاح؛ لكنه عندما وقع على إعلان باريس الذي يدعو للحل السياسي طلبوه بالإنتربول!!

وبعد فترة من التهريج بشعارات الجهاد تراجع النظام وأبرم اتفاقية عام ٢٠٠٥م، الاتفاقية حظيت بدعم إقليمي ودولي كبير ما أوهم النظام أنه اكتسب شرعية دولية بموجبها، وحظيت بدعم كثير من القوى السياسية السودانية، ولكننا في حزب الأمة كشفنا عورات تلك الاتفاقية بكتاب صدر بعنوان: (اتفاقية السلام يناير ٢٠٠٥ ومشروع الدستور أبريل ٢٠٠٥م في الميزان).

كان واضحاً أن الاتفاقية لن تجعل الوحدة جاذبة بل الانفصال جاذباً.

وكان واضحاً أن الاتفاقية أبقت على بنود مهمة معلقة فثلاثة بروتوكولات هي:

(١) سليمان أركو مناوي الشهير ب«مني» (مواليد ١٩٦٨ كتم، شمال دارفور)، الآن قائد فصيل حركة تحرير السودان، جزء من الجبهة الثورية السودانية، وقع مع النظام السوداني في مايو ٢٠٠٦م اتفاقية سلام أبوجا وصار كبير مساعدي الرئيس السوداني، ولكن الاتفاقية لم تعمر حيث عاد للمقاومة المسلحة.

أبيي، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، قنابل موقوتة من شأنها تجديد الحرب.

أما ما وعدت به الاتفاقية من حريت عامة فالنص جيد ولكن التطبيق مربوط بإجراءات تشريعية عبر برلمان يسيطر عليه الحزب الحاكم الذي جعل تلك النصوص معلقة في الهواء.

النتيجة أن اتفاقية السلام (٢٠٠٥) خريطة طريق لفصل الجنوب ولإنتاج «جنوب» جديد يواصل الاقتتال من أجل انفصالات أخرى.

٦. عندما وقع انقلاب ٣٠ يونيو لم تكن في دارفور بندقية واحدة موجهة ضد الحكومة الولائية ولا المركزية، بل كانت المشاكل محصورة في صراع قبلي على الموارد، ونهب مسلح ومطالب تنموية وخدمية، وعندما وقع الانقلاب وجد تحضيراً لمؤتمر في دارفور لمعالجة تلك المشاكل المحدودة. النسيج الاجتماعي كان معافىً، ولم يوجد حاجز اليوم الإثني بين قبائل دارفور. كانت دارفور إقليماً واحداً يحكمه حاكم مقبول من كل أهلها (المرحوم د. عبد النبي علي أحمد[1] وبعده د. التجاني السيسي)[2]. كذلك فوز المرحوم أحمد عبد القادر حبيب في انتخابات ١٩٨٦م في مركز الرزيقات (الضعين) وهو زغاوي.

اندفع النظام الانقلابي في سياسات هدفها تغيير النسيج الاجتماعي في دارفور لصالح أجندته الأحادية، سياسات أفرزت ردود فعل مضادة أدت فيما بعد عام ٢٠٠٠م لتكوين أحزاب سياسية مسلحة بعنوان حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وبعد حادث الهجوم على مطار الفاشر الجمعة ٢٥ أبريل

(١) د. عبد النبي علي أحمد (١٩٥١ - ٢٠٠٨م) مليط، له دكتوراه في الهندسة المدنية، حكم دارفور (١٩٨٨م) إبان الديمقراطية الثالثة، أمين عام حزب الأمة القومي منذ ٢٠٠٣م حتى تاريخ وفاته.

(٢) د. التجاني سيسي (١٩٥٣م) زالنجي، ابن المنقاوي (سيسي محمد اتيم) «اعلي سلطة أهلية» بإدارة الفور، دكتوراة في الاقتصاد، تولى حكم دارفور (١٩٨٨-١٩٨٩م) في حكومة الديمقراطية الثالثة، رئيس حركة التحرير والعدالة نصب رئيساً لسلطة دارفور الإقليمية إبان توقيعه لوثيقة الدوحة لسلام دارفور مع حكومة الإنقاذ.

٢٠٠٣م، صنف النظام حركات المقاومة المسلحة إثنياً واتجه لتجنيد المكون الاثني الآخر في دارفور (العرب) لمحاربتها. هكذا تعززت النظرة التي روج لها د. جون قرنق: أن المشكلة في السودان ليست جهوية بين شمال وجنوب، بل اثنية بين عرب وأفارقة.

عندما اندلعت المقاومة المسلحة في دارفور بعد عام (٢٠٠٢)م كانت النصيحة الأجنبية لهم: «ركزوا على اتفاقية السلام مع الجنوب»، أما دارفور فمسألة داخلية احسموها بسرعة وكفاءة» اعتبر النظام هذا ضوءاً أخضر ليفعلوا في دارفور ما يشاؤون ما جعلهم خاصة عن طريق المليشيات القبلية يرتكبون التجاوزات التي راكمت ضد النظام قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع، وذهبت بقيادة النظام للمحكمة الجنائية الدولية.

سمع الرئيس العراقي السابق صدام حسين حديثا من السيدة ابريل قلاسبي[1] فسره بأنه ضوءً أخضر لغزو الكويت، وكان ما كان، نفس الرأي أو «النصيحة» التي جعلت النظام الانقلابي يخوض في دارفور خطة الأرض المحروقة.

هذه الخطة عمقت الاستقطاب الاثني في دارفور وحولت دارفور إلى قضية حقوق لإنسان الأولى في العالم.

خطة اليمين الأمريكي المتحالف مع اليمين الصهيوني هي أن حماية أمن إسرائيل تعتمد على تفوق إسرائيل العسكري على جميع جيرانها مجتمعين، وعلى المدى البعيد لا يحافظ على بقاء إسرائيل دولة يهودية إلا تفكيك الدول العربية.

فتفقد الدول وحدتها الوطنية مفرقة دينياً، وطائفياً، وإثنياً. ويفقد الفضاء العربي وحدته القومية.

هذه الأهداف وسائل تحقيقها ليست الغزو العسكري المباشر بل نوع آخر من الحرب وسائله: تدمير مؤسسات الدولة الوطنية، وتفكيك وحدة شعبها إثنياً،

(١) April Glaspie أبريل قلاسبي (ولدت ٢٦ أبريل ١٩٤٢م)، دبلوماسية أمريكية سابقة، السفيرة الأميريكية لدى العراق في ١٩٩١م

ودينياً، وطائفياً، عوامل تؤدي في النهاية لنتائج التقسيم والانفصال.

٧. كأن النظام الانقلابي السوداني « أخذ مقاولة» لتحقيق هذا البرنامج في السودان:

أ. اتفاقية سلام نيفاشا هي خريطة طريق للانفصال الذي تحقق في ٢٠١١م.

ب. بعد انفصال الجنوب تركت ملفات أبيي، وجنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق معلقة وبقيت الفرقتان ٩ و١٠ من الجيش الشعبي شمال حدود ١٩٥٦م بين شمال السودان وجنوبه، وتجمعت نذر الاقتتال كما توقعنا ولاحت فرصة لتجنبها بموجب اتفاق إطاري (مالك[١]/ نافع[٢]) في يونيو ٢٠١١م، اتفاق يتناقض مع مشروع التفكيك لذلك أجهض واندلعت الحرب الأهلية معلنة تقرير المصير هدفاً.

ج. اشتعلت الحرب الأهلية في دارفور بشدة منذ ٢٠٠٣م وفي عام ٢٠٠٦م لاحت فرصة حقيقية لإبرام السلام فقد أفلحت وساطات دولية بقيادة نيجيرية في عام ٢٠٠٦م في ترتيب محادثات سلام بين حكومة السودان (المؤتمر الوطني) وحركتي المقاومة المسلحة في دارفور وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في أبوجا في شهر مايو ٢٠٠٦م، وكان يقود فريق الحكومة المرحوم مجذوب الخليفة[٣]. ومع أن العلاقة بيننا وبين النظام يومئذٍ كانت في أسوأ حالاتها اتصل بنا د. مجذوب وطلب مقابلتي فدعوته للعشاء معي في أبريل ٢٠٠٦م. قال لي أنا سوف أسافر لأبوجا لمحادثات سلام دارفور ورأيت أن أستشيرك رغم

(١) مالك عقار من مواليد باو بولاية النيل الأزرق، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال.

(٢) نافع علي نافع أحمد (ولد ١٩٤٨م) شندي، شغل سابقا مدير جهاز الأمن العام، مدير جهاز الأمن الخارجي، من قادة الإنقاذ الذين تم إعفاؤهم من مواقعهم القيادية في العام الماضي.

(٣) د. مجذوب الخليفة (١٩٥٢-٢٠٠٨م) طيبة الخواض،المستشار السابق للرئيس السوداني عمر حسن البشير، كان مسؤول ملف دارفور وترأس المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق أبوجا في مايو عام ٢٠٠٦.

الظروف. قلت له يا أخي نحن ضدكم (لسنا ضد الوطن) من الناحية السياسية لو وجدناكم في نار لكان من حقنا سياسياً أن نزيدكم وقوداً. لكننا كوطنيين نريدكم أن تنجحوا في وقف الحرب فإن الضحايا من الجانبين أخوتنا، وأهل دارفور عانوا ما لا يطاق. أنصحك بثلاثة إن قلتها لهم أؤكد لك أن يقبلوها ويبرم السلام هي: **الأولى**: فيما يتعلق بالإقليم واحد أم ثلاثة، وفيما يتعلق بالمشاركة في رئاسة الدولة، وفيما يتعلق بإدارة الحواكير، وفيما يتعلق بحدود دارفور مع سائر ولايات السودان راجعوا ما اتخذتم من تغييرات وعودوا بالحالة لما كانت عليه عام ١٩٨٩م قبل الانقلاب. هذه واحدة.

والثانية: فيما يتعلق بالنازحين واللاجئين من أهل دارفور التزموا لهم بتعويضات فردية (ما خسره الأفراد) وجماعية (ما دمر من المنشآت) على أن يعودا لقراهم الأصلية آمنين. هذه الثانية.

والثالثة: أن يتخذ قرار بأن يكون نصيب أهل دارفور في السلطة والثروة بنسبة حجم السكان، وأن ينص على هذه الالتزامات في الدستور.

قال لي: لا نستطيع قبول هذه النصيحة لأنها تتعارض مع ثوابت «الإنقاذ» ومع ثوابت اتفاقية السلام ٢٠٠٥م. قلت له إذن احتفظوا بأبقاركم المقدسة ولكن لن يتحقق السلام. وعلمت من مفاوضين في المحادثات أنه لو وافقت الحكومة على هذه الآراء لأمكن إبرام اتفاقية سلام لدارفور في مايو ٢٠٠٦م. قال لي ذلك د. خليل إبراهيم[١] رحمه الله والفريق إبراهيم سليمان[٢].

الشاهد، إن الاتفاقيتين المبرمتين في أبوجا في مايو ٢٠٠٦م، وفي الدوحة في

(١) خليل إبراهيم : (ت الأحد ٢٥ ديسمبر ٢٠١١م) ولد بقرية الطينة شمال دارفور، طبيب وسياسي سوداني وقائد حركة العدل والمساواة إحدى فصائل المقاومة المسلحة الدارفورية المنضوية في الجبهة الثورية. اغتيل على يد القوات المسلحة السودانية اثر قصف جوي في منطقة ود بندة في ولاية شمال كردفان.

(٢) الفريق ركن إبراهيم سليمان حسن: من الفاشر، وزير دفاع ووالي أسبق لشمال دارفور، وعضو برلماني، طالب الحكومة بالابتعاد عن الحل العسكري في دارفور في ٢٠١٠م.

يوليو ٢٠١١م، لم تحققا إلا اتفاقاً جزئياً واستمرت الحرب، حتى يومنا هذا. سياسات النظام التي تبرم اتفاقيات سلام ناقصة لا تخاطب أسباب النزاع الحقيقية وتواصل الحرب باعتماد أساسي على التباين الاثني إنما تعزز من المطالب الانفصالية.

د. في شرق السودان وجدت منذ الخمسينيات حركة جهوية مطلبية (مؤتمر البجة) ولكن لم تكن هناك بندقية واحدة موجهة ضد الحكومة المركزية، هذا الوضع تغير في عهد النظام الانقلابي واندلع عمل مسلح في جبهة شرق السودان ووجد ملجأ لوجستياً في إريتريا وفي يوليو ٢٠٠٦م أبرمت اتفاقية سلام الشرق برعاية إريترية في أسمرة، الاتفاقية كالعادة محملة بالوعود ومدعمة بالمحاصصة ولكنها لم تخاطب الأسباب الحقيقية للنزاع. والنتيجة أن السلام المبرم هش وكل الدلائل تشير إلى انهياره الوشيك.

ه. في نوفمبر ٢٠١١م تكونت الجبهة السودانية الثورية وضمت في صفوفها الحركات الدارفورية المسلحة، والحركة الشعبية (الشمالية) وآخرين بهدف تحرير البلاد من النظام الحاكم بالوسائل الثورية، وتحقيق تقرير المصير للمناطق المهمشة.

و. الحركة السياسية الديمقراطية السودانية تعمل على إقامة نظام حكم جديد يحقق السلام العادل الشامل ويقيم نظاماً عادلاً في إدارة التنوع وعادلاً في إنصاف أهل المناطق السودانية جميعاً في سودان عريض ديمقراطي وعادل.

وفي أغسطس عام ٢٠١٤م اتفقت قوى سياسة سودانية مرجحة: حزب الأمة والجبهة الثورية بموجب إعلان باريس، لو أن النظام الانقلابي في الخرطوم يزن الأمور بالوطنية أو حتى بالعقل لقبل إعلان باريس لا سيما في مبادئ: وقف إطلاق النار، والعمل من أجل النظام الجديد بوسائل سياسية، والتخلي عن مطلب تقرير المصير لمطلب سودان واحد عادل.

ولكن النظام بوعي منه أو بغير وعي منه مدفوع في اتجاه تفكيك السودان،

لذلك رفض إعلان باريس، ولأنه رفض لا يعقله وطني التمس أكاذيب لتبرير الرفض بأنه إعلان بمساعدة إسرائيلية، وعندما اتضح زيف الاتهام جاء بكذبة أكبر بأن إعلان باريس غطاء لعمل لاحتلال الفاشر ثم التحرك ضد الخرطوم! كيف يمكن لمثل هذا العمل أن يكون سرياً، وكيف يعقل ذلك حتى من الناحية العسكرية البحتة؟

أكاذيب يبرر بها النظام سيره في اتجاه تفكيك الوطن.

ز. وبعد إعلان باريس استطاع الوسيط الأفريقي السيد أمبيكي أن يوقع مع كافة الأطراف السودانية، بمن فيهم ممثلي (٧+٧) المحاورين في ظل نظام الخرطوم، أن يوقع مع الجميع إطاراً للحوار من ٨ نقاط في سبتمبر ٢٠١٤م، ثم اعتمد اجتماع مجلس الأمن والسلم الأفريقي كل التطورات الايجابية في شأن الحوار السوداني في اجتماعه رقم (٤٥٦)، واقترح المجلس الدعوة للقاء جامع في أديس أبابا للتحضير للحوار الوطني في نهاية مارس ٢٠١٥م، ثم اتسعت جبهة المستقبل الوطني بموجب نداء السودان في أديس أبابا في ديسمبر ٢٠١٤م، ودخلت الحكومة الألمانية على الخط لتسهيل المهام وإنجاح المؤتمر المقترح بعقدها للقاء برلين في فبراير ٢٠١٥م. كل ذلك استعداداً للقاء التحضيري، ولكن هيهات! فبعد أن وافق النظام الانقلابي على حضور الاجتماع دون شروط مسبقة وكذلك وافقت قوى نداء السودان وفوضت ممثليها، تغيب النظام مؤكداً استمراره في برنامج تفكيك الوطن، أو لأن الله يحاسبه على سوء نواياه وسوء أعماله: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل].

هكذا حقق النظام السوداني أعلى درجة من تمزيق النسيج الاجتماعي السوداني وتحقيق أعلى درجة من الاستقطاب في الجسم السياسي السوداني.

٨. كانت كفاءة النظام الانقلابي في تدمير مؤسسات الدولة الوطنية في السودان عالية للغاية:

أ. بدأ النظام بمذبحة القضاء فطرد القضاة الملتزمين بالمهنة واخضع القضاء

لكوادره الحزبية.

ب. كذلك أبعد من الخدمة المدنية العناصر الملتزمة بحياد مهنتها ووضع قيادة الخدمة المدنية مركزياً وولائياً في أيدي كوادره الحزبية.

ج. وهجم على الإدارة الأهلية بمشروع الموالاة الحزبية والتدجين فأفقدها احترامها الذي هو أساس سلطتها.

د. وبصورة واضحة خرب النظام كافة مؤسسات الاستثمار الاقتصادي الوطني: المشاريع المروية، والسكة حديد، والنقل البحري، والنقل الجوي، النقل النهري.

ه. وعندما أتاحت ظروف معلومة استغلال بترول السودان ما حقق للميزانية دخلاً لمدة ١٠ سنوات لا يقل عن (٦-١٠) مليار دولار سنوياً وكان بالإمكان أن تحقق للبلاد طفرة تنموية، فإن النظام تفنن في تبديدها بصورة أشبه ما تكون بحالة الوارث الطائش.

النظام في عقد البترول أهمل الزراعة، وحطّم البنيات التحتية للمشاريع المروية (مثال مشروع الجزيرة). اعتمد النظام على استيراد الغذاء (٢أ٤ بليون دولار أمريكي في ٢٠١٤م). هاجر الناس من الأرياف المنتجة للمدن المستهلكة وتركزوا في الخرطوم. استيراد القمح ارتفع من ربع مليون طن في ١٩٨٨م إلى أكثر من ٢ مليون طن في ٢٠١٤م وهذه أيضاً سياسة أمريكية: أن تعتمد الشعوب في غذائها على القمح المستورد.

نحن ندرس الآن وسوف ننشر حجم الإيرادات النفطية التي دخلت الخزينة السودانية وفيم صرفت، وسوف ننشر الحقائق إن شاء الله. قال لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في وقته: «هنالك أنابيب خفية تنقل مداخيل الإيرادات النفطية لجيوب الفاسدين»، ما حدث في السودان في هذا الصدد سوف يثبت صدق هذه العبارة.

و. زعم الانقلاب في بيانه الأول مزاعم كثيرة حقق عكسها تماماً، ومن تلك

المزاعم الاهتمام بدعم القوات المسلحة.

العسكرية تقوم على تراتبية هرمية محكمة من الجندي إلى القيادة، هذه التراتبية يحكمها قانون القوات المسلحة كقوات نظامية ولوائح عسكرية وتقاليد محكمة، **الهدف الأول**: هو تجريد القوة من أية انتماءات ذاتية تتعارض مع الولاء للمؤسسة العسكرية، **والهدف الثاني**: هو تحقيق الضبط والربط بصرامة، ما لم تتحقق هاتان الصفتان فلا يمكن لقوة أن تسمى نظامية. ابتعاد القوات المسلحة من الانتماء الحزبي وخضوع الترقيات لدورات ومؤهلات محددة من لوازم هذا الانضباط. الانقلابيون حتما يخرقون هذه القواعد، ويلتزمون خطاً سياسياً حزبياً معيناً بموجبه يفصلون من الخدمة من لا تنطبق عليهم هذه الصفة، ويعبثون بالترقيات وفق الهدف السياسي فتصبح الترقيات فارغة من مضمونها العسكري.

أكفأ ضباط وصف ضباط القوات المسلحة السودانية اليوم خارج الخدمة داخل السودان وخارجه، والألقاب التي منحت لكثير من الملقبين حالياً ألقاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد!

الدستور السوداني لعام ٢٠٠٥م الذي حظي بدرجة من المشاركة نص على أن يكون جهاز الأمن القومي لجمع المعلومات، ولتحليلها، ولتقديم المشورة ولا يقوم بأية مهام تنفيذية. تعديلات أو تشويهات الدستور الصادرة في يناير ٢٠١٥م ألحقت قوات الدعم السريع بقيادة جهاز الأمن وسمتها قوة نظامية. إن لعبارة «نظامية» استحقاقات غير متوفرة في هذه القوة التي كونها مقاولو أنفار مقابل كذا جنيه للرأس، ويعطي مقابل الخدمة مبلغ كذا جنيه، خالية من انضباط الجندية لذلك حيثما وجدوا أثاروا غضب المواطنين سكان المنطقة فيطلبون إبعادهم فوراً.

هذه القوة ليست لها عقيدة قتالية جامعة كالقوات النظامية، لا يربطها إلا عصبية قبلية ومنفعة مالية، وتدريبهم وتأهيلهم وتكوينهم لا يمكنهم من ممارسة القتال بالضوابط المعروفة، تزجهم للقتال قيادة سياسية لم تعد مهتمة بتجاوز القانون الإنساني الدولي لأنها مطلوبة للعالة الجنائية الدولية، فكأنما سلوكها يقول:

أنا الغَريقُ فَما خَوْفي من البَلَلِ!

وأخطر ما في الأمر هو أنهم يحشدون بمفاهيم تحريض اثني إن الذين يقاتلونهم هم من الاثنية الأخرى في السودان! هذا النهج فيه العيوب الآتية:

أ. أنه يخل بالتوازن القبلي في البلاد داخل القبائل العربية وبينها وبين القبائل الأفريقانية.

ب. إنه ينشر السلاح بصورة غير مسبوقة فما يصرف من سلاح للقوات النظامية يرد حتما بعد المهمة، ولكن ما يصرف لهم من سلاح لا يرد بل من حقهم أن يحتفظوا بأية أسلحة غنموها في القتال.

هكذا انتشر السلاح بصورة هائلة في البلاد.

ج. المهام التي يقومون بها هي مهام القوات المسلحة ما أدى لتغييب القوات المسلحة عن دورها

د. هذه القوى لا تخضع لأية ضوابط فلا زعيم القبيلة ولا غيره يراقبها ما أدى لظاهرة أمراء الحرب ذوي الأجندات السياسية، حتى عندما يقودهم ضباط من القوات المسلحة فكلمتهم غير نافذة ولا يوجد ما ينبغي من تآلف بين الضابط وجنوده.

لقد ظن بعض الناس أن نقدنا لهذه القوة سببه عداء لها، هذا غير صحيح فنحن نعتبرهم أهلنا بأكثر من معنى، ولكنا نشفق عليهم إن الذين يستغلونهم في أغرضهم السياسية مهما أعطوهم من أموال لن يحموهم من الملاحقات الجنائية الدولية التي تقود إليها أعمال قتالية غير منضبطة، كما أن هذا الاستغلال يعرضهم لاكتساب عداوات مع عشائر يشاركونهم الإقليم وينبغي أن يسود بينهم الاحترام والتراحم.

ومن مساوئ هذه الممارسات أن انتشار السلاح بغير انضباط سيجعل الأفراد يعتبرون رزقهم تحت ظل سلاحهم وينفرون من أي عمل مدني لكسب المعايش بمقولة «بالكلاش نعيش بلاش».

إن السلاح المنتشر الآن في البلاد مع وجود عصبيات قبلية، وغياب كوابح

الانتماءات القومية التي أضعفها النظام، وسلطة الإدارات الأهلية التي دجنها النظام يؤدي إلى اقتتال مستمر لسببين، **الأول**: عدم وجود انضباط تنظيمي أو سياسي، **والثاني**: عدم إمكان جمع السلاح فكل اتفاقيات السلام التي أبرمت أوجبت جمع السلاح ولكن هذا صار مستحيلاً بل سياسات النظام زادت من انتشار السلاح .

والمؤسف حقاً أن كوادر النظام بعد أن ضعف تنظيمهم السياسي وتفكك لعناصره الأولية صارت تستنصر بالولاءات القبلية بل تدعم عشائرها بالمال والسلاح ليكونوا لهم سنداً في صراعهم على المناصب.

القتال الآن ممتد بصورة نشطة أو محتملة على ١٤ جبهة في غرب السودان هي: المعاليا والرزيقات، والمعاليا والحمر، والرزيقات والهبانية، الرزيقات والمسيرية، البرتي والزيادية، المحاميد وبني حسين، السلامات والقمر، الفلاتة والهبانية، الفلاتة والمساليت، أولاد هيبان وأولاد سرور، الزيود وأولاد عمران، والسلامات والفلاتة، والبنى هلبة والقمر.. هذه القبائل من أخلص أهل السودان ومن قاموا بدور مرموق في حركة تحرير وتوحيد السودان الأولى – المهدية- وفي حركة تحرير السودان الثانية: الحركة الاستقلالية. وعلينا جميعاً أن نعمل بكل الوسائل على عقد الصلح بينهم وسنفعل ولكن مسؤولين في النظام يؤججون الاقتتال خدمة لإطماعهم وتصديقاً لمقولة أن مشكلة دارفور قبلية وليست سياسية كما صار يدعي نظام الخرطوم.

النتيجة الكبرى هي أن قوى الهيمنة الدولية بتحريض صهيوني استغلت أطماع قوى متعطشة للسلطة للاندفاع ببرنامج إسلامي الشعارات دون مراعاة للواقع ودون دراسة للإخفاق باسم الشعار الإسلامي للرد على مقولة الإسلام هو الحل، واستغلاهم لطرح أجندة حزبية إسلاموية في بلد متعدد الأديان، والاثنيات، والثقافات، بصورة فوقية مستفزة لتحريك تيارات الطرد من المركز الانفصالية.

كل من يؤيد النظام الحالي في السودان أو يعطيه شرعية إنما يتحمل معه وزر هذا التدمير للوطن السوداني.

وحتى إذا لم يفعل الرافضون لهذا النظام أي شيء ضده فإن قيادة النظام سوف تظل ملاحقة دولياً وغير مقبولة شريكاً في أية مشروعات لإعفاء الدين الخارجي على السودان وحجمه ٤٨ مليار دولار، وغير مقبولة شريكاً في مفاوضات لرفع العقوبات الاقتصادية التي تكلف البلاد ٧٥٠ مليون دولار سنوياً، وغير مستحقة للدعم التنموي الأوربي الذي يخسر السودان بسببه ٣٥٠ مليون دولار سنوياً وليس مؤهلة لرفعها من قائمة الدولة الداعمة للإرهاب، وتتحاشى الوفود الدولية مقابلة رأس الدولة عند زيارتها للخرطوم، في صفعة لكرامة الدولة وسيادتها.

وسيظل النظام مستنزفاً في حروب مستمرة بقوة الدفع الكامنة، وسيظل النظام معزول شعبياً، وسيظل النظام معزول دولياً.

في ظروف العجز الاقتصادي وارتفاع الدين والعقوبات الاقتصادية والحظر المصرفي والعزلة الدولية، ستتفاقم المشكلة الاقتصادية. وهناك مؤشرات أن الموقف الأمريكي، الذي كان يتبنى السلام بالقطاعي أو الاتفاقيات الثنائية والجزئية مع فصائل المقاومة المسلحة لتقسيم البلاد، تبدل لأن تجربة انفصال الجنوب كانت فاشلة، ولأن استمرار النظام أصبح مهدداً للمصالح الأمريكية في المنطقة (تهديد استقرار دولة الجنوب، خلق بيئة مواتية لتفريخ الإرهاب).

هذه العوامل وحدها قادرة لإحداث تفجير داخل النظام حتى إذا تقاعد رافضوه.

٩. إن وقوع إطاحة بهذا النظام من داخله ولأسباب موضوعية ذكرنا بعضها وارد بأكثر مما يتوقع كثيرون، ولكن هذا النوع من التغيير غير مأمون العواقب.

لذلك صار الواجب الوطني الآن ودون أي تأخير أن يتنادى كل الذين أدركوا جسامة المخاطر التي يقود النظام بها المصير الوطني، إن يتنادوا لتكوين جبهة عريضة تضم جماعة إعلان باريس، ونداء السودان، وكافة لقوى المنسحبة من حوار ٧+٧ العقيم، وغيرهم من الذين شدهم الهدف نحو نظام جديد يحقق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل.

هذه الجبهة العريضة ينبغي أن تجمع بين مكوناتها وحدة الهدف لا وحدة

الصف، وحدة المسيرة لا وحدة المسار، لتحتفظ التكوينات المختلفة بنظمها مع الإقبال على تكوين آلية تنسيقية جامعة بأي اسم مختار اقترحنا له «جبهة قوى المستقبل الوطني» ونقترح أن يتفق الجميع على ميثاق وطني يحدد معالم السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل ونظام الحكم الانتقالي المنشود، ويحدد أسس دستور الحكم الجديد والطريقة المثلى لكتابته.

سنواصل العمل مع الجميع لتحقيق هذه الأهداف الوطنية ونرجو أن تكتمل هذه المهمة في ظرف شهرين حتى نبشر أهلنا في السودان وخارج السودان في حشود شعبية كبيرة بالصباح الجديد لسودان المستقبل العريض.

١٠. الشعب السوداني سدد لنظام الخرطوم ضربة قوية بالقوة الناعمة في انتخابات ٢٠١٥م العبثية، كانت اللطمة الأولى هي ما خسره النظام نتيجة الهروب على الهروب من منبر أديس أبابا المحضور أفريقياً ودولياً ثم لطمة تعرية النظام في الانتخابات.

والمطلوب الآن الانتقال من حملة أرحل الناجحة، لحملة اعتصم، واضرب (من الإضراب العام)، ثم انتفض وتحضير كافة متطلبات نجاح الانتفاضة التوأم الثالث لأكتوبر ١٩٦٤م ورجب/ أبريل ١٩٨٥م.

الأسرة الدولية لن تكون ولا ينبغي أن تكون شريك لنا في خريطة الطريق للانتفاضة الشعبية السلمية وغير المستنصرة بالأجنبي، وفي الإطار الأفريقي، والأوربي، والتوريكا، بل كافة القوى الملتزمة بمنظومة حقوق الإنسان الدولية فإنهم يتطلعون لبرنامج يمكنهم أن يعلنوا تأييده لتحقيق السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل.

أرجو أن نخاطبهم بلسان واحد إننا على استعداد لحوار وطني جاد باستحقاقاته، واستحقاقاته هي:

أولاً: أن يعلن النظام من طرف واحد أن إطلاق سراح المعتقلين، وتنفيذ اتفاقية الإغاثة الإنسانية الثلاثية، وكفالة الحريات العامة، ووقف إطلاق النار، والاستعداد لقبول مراقبة دولية لتنفيذ ذلك.

ثانياً: أن يجتمع مجلس الأمن والسلم الأفريقي ويتبنى إعلان مبادئ للسلام والاستقرار في السودان إعلان مبادئ السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل، وأن يجدد ثقته في آلية الوساطة الأفريقية بعد تقويتها وتوسيع مشاركتها، وأن يتبنى الاعتراف المتبادل بين الطرف الحكومي السوداني والطرف الوطني المطالب بنظام جديد بالصورة التي يقررها هؤلاء، وأن يوصي المجلس باجتماع الطرفين السودانيين في مؤتمر قومي دستوري لإبرام اتفاقية سلام عادل وشامل، ومرحلة حكم انتقالي، ونظام حكم ديمقراطي للبلاد، وأن يوصي إذا تحقق ذلك أن يقترح معادلة لمسألة المحكمة الجنائية الدولية توفق بين العدالة الجنائية والعدالة الوقائية، وأن يوصي المجلس بأنه في حالة اتفاق أهل السودان على مشروع السلام العادل الشامل والتحول الديمقراطي الكامل تعفى ديون السودان الخارجية، وترفع العقوبات الاقتصادية، ويفرج عن الدعم التنموي للسودان ويرفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب لتتمكن إدارة السودان القومية من بناء السلام وبناء الوطن.

توصيات مجلس الأمن والسلم الأفريقي هذه التي يصدرها في اجتماع محضور ترفع كتوصيات لمجلس الأمن ليتخذ المجلس بها قراراً تحت الفصل السابع.

حينئذ فقط يمكن لقوى المستقبل الوطني بكل مكوناتها الدخول في حوار وطني جاد.

هذا السيناريو يكن أن نقبله إذا قرره مجلس الأمن ولكنه ليس في يدنا ولكن الذي هو في يدنا هو الانطلاق من تعرية النظام في الانتخابات الأخيرة إلى المراحل المتقدمة: اعتصم، اضرب، و انتفض وهي خطوات من القوة الناعمة أثبتت حملة أرحل جدواها.

ومن جانبي قدمت بين يديكم اجتهاداً أرجو أن يحظى باهتمامكم راجياً أن يشحذ همتنا الوعد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١].

وكما قال الهادي آدم:

إِذَا الْتَفَّ حَوْلَ الحقِّ قَوْمٌ فَإِنَّهُ ... يُصَرِّمُ أَحْدَاثُ الزَّمانِ وَيُبْرِم